* موقع مجزرة، نتيجة انفجار سيارة مفخخة مجهول المصدر في سوق شعبي بعفرين بريف حلب الشمالي الغربي - 28/ نيسان/ 2020

التفجيرات عن بعد بما فيها الانتحارية/الإجبارية وعدم القدرة على تحديد هوية المجرم... القاتل المجهول!

مقتل ما لا يقل عن 9967 مدنيا بينهم 1683 طفلا و1126 سيدة بسبب التفجيرات عن بعد بما فيها الانتحارية/الإجبارية منذ آذار 2011

الجمعة 13 تشرين الثاني 2020

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

R201111

المحتوى

أولاً: التفجيرات عن بعد، القاتل مجهول غالباً بالنسبة لنا.....2

ثانياً: حصيلة الضحايا الذين قتلوا بسبب التفجيرات عن بعد/الانتحارية أو المجبرة:.....4

ثالثاً: حوادث بارزة لتفجيرات عن بعد/انتحارية أو إجبارية خلفت خسائر بشرية ومادية.....7

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.....12

أولاً: التفجيرات عن بعد، القاتل مجهول غالباً بالنسبة لنا:

تعرض المواطن السوري للقتل خارج نطاق القانون بشكل كثيف جداً من بعد أن قام بحراك شعبي في آذار/ 2011، طالب فيه بالحرية من نظام الاستبداد، وبالكرامة من إهانة الأجهزة الأمنية المتوحشة، فهذا هو جوهر القضية السورية، مهما طرأ عليها لاحقاً من متغيرات وعوامل وتدخلات إقليمية ودولية، واستخدم في عمليات قتل المدنيين من المواطنين السوريين مختلف أصناف الأسلحة، مثل: الرشاشات، والسلاح الأبيض (في المجازر التي حملت صبغة طائفية أو عرقية)، والهاون، والقنابل، والبراميل المتفجرة، والصواريخ بمختلف أنواعها، والذخائر العنقودية، والألغام، والأسلحة الكيميائية، والتفجيرات الانتحارية، وكذلك الموت تحت التعذيب، وغيرها.

نحاول في الشبكة السورية لحقوق الإنسان خلال عملنا المستمر منذ قرابة عشر سنوات أن نسندَ عملية القتل إلى الجهة التي قامت بها، قدر الإمكان، حيث تمكنَّا من ذلك في الغالبية العظمى من البيانات التي سجَّلناها عن حوادث القتل خارج نطاق القانون، معتمدين في ذلك على عدة عوامل أشرنا إليها بشكل موسَّع ضمن منهجيتنا في توثيق الانتهاكات، وقد قتل غالبية الضحايا عبر عمليات القصف الجوي باستخدام الصواريخ والبراميل المتفجرة، وسلاح الجو لا يمتلكه سوى النظام السوري وروسيا، إضافة إلى قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لكنه يقصف ضمن مناطق محصورة، كما أنه بإمكاننا إلى حدٍّ جيد تحديد عمليات القصف المدفعي بالاعتماد على جهة سقوط القذيفة، وزاويتها، ونوعها، وغير ذلك، إضافة إلى ذلك، فقد حدَّدنا الجهة التي قامت بعمليات القتل عند استخدام السلاح الأبيض، بالاستناد إلى ناجين وشهود عيان، شهدوا عملية الاقتحام وتمكنوا من التعرف على الجناة من ملابسهم أو لهجاتهم والجهة التي قدموا منها وغير ذلك من المعايير، كذلك الحال عند عمليات القتل عبر إلقاء براميل متفجرة، فهذا السلاح المخزي والعار لا يمتلكه سوى الجيش التابع للنظام السوري، كما قمنا بحصر أنواع الذخائر العنقودية التي استخدمت في سوريا، ومعرفة الجهة التي تستخدم كل نوع، وهي إما روسيا أو النظام السوري، وهكذا مع مختلف أنواع الأسلحة، وبشكل عام تمكنَّا من إسناد حادثة القتل إلى الجهة التي قامت بها وفقاً لما توفَّر لدينا من أدلة ومعطيات.

على الرغم من ذلك، فقد واجهتنا العديد من الصعوبات في تحديد المسؤولية عن العشرات من حوادث القتل، وبشكل خاص الهجمات التي يشنها النظام السوري والنظام الروسي في وقت واحد، فأصبح من الصعوبة بمكان تحديد أيٍ منهما بالضبط يتحمل مسؤولية الهجوم، ونستخدم في هذه الحالة مصطلح الحلف السوري/ الروسي.

يستثنى من عملية إسناد المسؤولية التي نقوم بها حالتان هما:

- الألغام الأرضية المضادة للأفراد.
- التفجيرات عن بعد بما فيها الهجمات الانتحارية أو الإجبارية.

هناك صعوبة بالغة في إسناد مسؤولية حوادث القتل بسبب الألغام أو مخلفاتها، وذلك لأننا لم نتمكن في الغالبية العظمى من الحالات من معرفة الجهة التي قامت بزراعة الألغام، وذلك بسبب أن جميع أطراف النزاع تستخدم هذه النوع من السلاح، وأيضاً بسبب تعدد مناطق السيطرة على المناطق التي تقع فيها حقول الألغام، وسوف نتناول موضوع الألغام بشكل تفصيلي في تقرير سوف يصدر قريباً.

في هذا التقرير نحن بصدد الحديث عن الحالة الثانية، وهي التفجيرات عن بعد بما فيها الهجمات الانتحارية أو الإجبارية، وهذه تشمل العبوات الناسفة التي يحملها الأفراد أو المركبات، وتتم عملية التفجير بشكل أساسي، إما عبر لاسلكي أو عبر مؤقت زمني.

هناك صعوبات وتحديات خاصة تواجهنا وتمنعنا من تحديد هوية الفاعل في حالة التفجيرات عن بعد، وهي تضاف إلى التحديات المذكورة في منهجيتنا العامة، **ومن أبرزها:**

- في كثير من الأحيان قد يتم تحميل الشخص عبوة ناسفة دون أن يعلم (هناك ورشات صيانة سيارات لدى كافة أطراف النزاع مختصة بعمليات التفخيخ)، أو تحت التهديد والإرهاب، كما قد يتم تركيب عبوة ناسفة على مركبة دون أن يعلم صاحبها، ويتم تفجيرها عن بعد وهو يقودها، أو بعد أن يقوم بإيقافها.
- العبوة الناسفة الخاصة بالأفراد قد تكون على شكل حزام وهو عبارة عن سترة يرتديها الشخص الانتحاري أو المجبَر، وتكون محشوة بالمتفجرات، ولها صاعق، وقد تحتوي على كرات حديدية صغيرة، أو مسامير، التي تكون بمثابة شظايا؛ بهدف إيقاع أكبر ضرر ممكن.

وفي بعض حوادث التفجيرات عن بعد قد تكون هناك قرائن تُشير إلى الجهة التي ارتكبت التفجير، مثل التفجير الذي وقع بتاريخ 23/ كانون الأول/ 2012 داخل الفرع 293 في منطقة كفرسوسة بدمشق، حيث أنه من الصعوبة بمكان وصول سيارة مفخخة إلى هذه المنطقة عبر عدة حواجز أمنية، تمتلك أجهزة كشف عن المتفجرات، وكذلك التفجيرات التي وقعت في حي الزهراء ذي الأغلبية العلوية في مدينة حمص، فهناك شكوك تُشير إلى قيام النظام السوري بمثل هذه الأنواع من التفجيرات بهدف حشد الرأي العام معه، لكن لا يمكننا إسناد مسؤولية هذه التفجيرات إلى النظام السوري بمجرد الاعتماد على تلك القرائن.

من جانب آخر، هناك الكثير من حوادث التفجيرات قام بتبنيها تنظيم داعش الإرهابي، أو تنظيم جبهة النصرة، لكن لا يمكننا الاعتماد على التبني مصدراً وحيداً في إسناد مسؤولية التفجير.

وما نودُّ قوله، إنَّ عملية إثبات مسؤولية جهة عن حادثة تفجير عن بعد عملية معقدة جداً، وبحاجة إلى جهود طويلة وإمكانيات لوجستية عالية، وكذلك القدرة على زيارة المكان، وكثير من تلك العوامل غير متوفرة بين أيدينا.

يهدف هذا التقرير إلى عرض الخسائر البشرية التي تعرَّض لها الشعب السوري بين صفوف المواطنين السوريين المدنيين، التي تسبَّبت بها هذه التفجيرات عن بعد بما فيها الانتحارية منها، وذلك منذ آذار/ 2011 حتى تشرين الثاني/ 2020، حيث يُبرز حصيلة الضحايا بمن فيهم الأطفال والنساء، والكوادر الطبية والإعلامية وكوادر الدفاع المدني، وتوزعهم بحسب المحافظات التي قتلوا فيها، كما يستعرض بعض أبرز المجازر التي سبَّبتها هذه التفجيرات، وتعتبر عمليات القتل عبر التفجيرات عن بعد في المناطق السكنية واستهداف المدنيين بشكل عشوائي انتهاكاً لعدد كبير من قواعد القانون العرفي الإنساني إذا نفذت على خلفية النزاع، أما إذا نفذت من قبل الجهة المسيطرة ضدَّ المجتمع الذي تُسيطر عليه لإرهابه فتعتبر قتلاً خارج نطاق القانون وانتهاكاً صارخاً لحق الحياة وللعديد من مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ثانياً: حصيلة الضحايا الذين قتلوا بسبب التفجيرات عن بعد/ الانتحارية أو المجبرة:

إن أحد أبرز أهداف التفجيرات عن بعد/الانتحارية (أو المجبرة)، هو زعزعة استقرار المجتمع عبر بثِّ أجواء من التهديد والرعب والإرهاب، تدفع السكان نحو الرحيل، لأنها ذات طبيعة عشوائية، وليست عبارة عن أسلحة موجهة، كما أننا نتحدث عن التفجيرات التي استهدفت مواقع مدنية، وليس التفجيرات التي استهدفت مواقع أو حواجز أو قوات عسكرية، وبالتالي فإن استخدام هذا النوع من الأسلحة يتعارض مع أبرز قواعد القانون الدولي الإنساني، مبدأ التمييز بين المدني والمقاتل، ومبدأ التناسب، وهي بدائية وسهلة التصنيع؛ لهذا فإن بإمكان أطراف النزاع كافة استخدامها، فهي ليست محصورة في النظام السوري/ الروسي مثلاً كسلاح الطيران، وهذا أيضاً ما يفسر كثافة استخدامها وتنوع المحافظات والمناطق التي استخدمت فيها، وقد خلَّفت عدداً كبيراً من الخسائر البشرية والمادية، وأصابت مناطق بأكملها بحالة نفسية قاسية من الرعب والإرهاب.

ألف: الحصيلة الإجمالية:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في قاعدة بياناتها منذ آذار/ 2011 حتى تشرين الثاني/ 2020 مئات حوادث التفجيرات عن بعد بما فيها الانتحارية/ الإجبارية منها، والتي تسبَّبت في :

مقتل ما لا يقل عن 9967 بينهم 1683 [1229 / 454] وَ 1126

من ضمن الـ 9967، قُتِلَ ما لا يقل عن:

1124 بينهم 192 وَ 113 قتلوا بسبب التفجيرات الانتحارية/ الإجبارية

باء: حصيلة الضحايا من الكوادر الطبية وكوادر الدفاع المدني والكوادر الإعلامية:

من ضمن الـ 9967 مدنياً كان هناك خسائر بشرية في الكوادر الطبية وكوادر الدفاع المدني والكوادر الإعلامية توزعت على النحو التالي:

51 بينهم 18

24

18 بينهم 1

تاء: توزع حصيلة الضحايا بحسب المحافظات السورية:

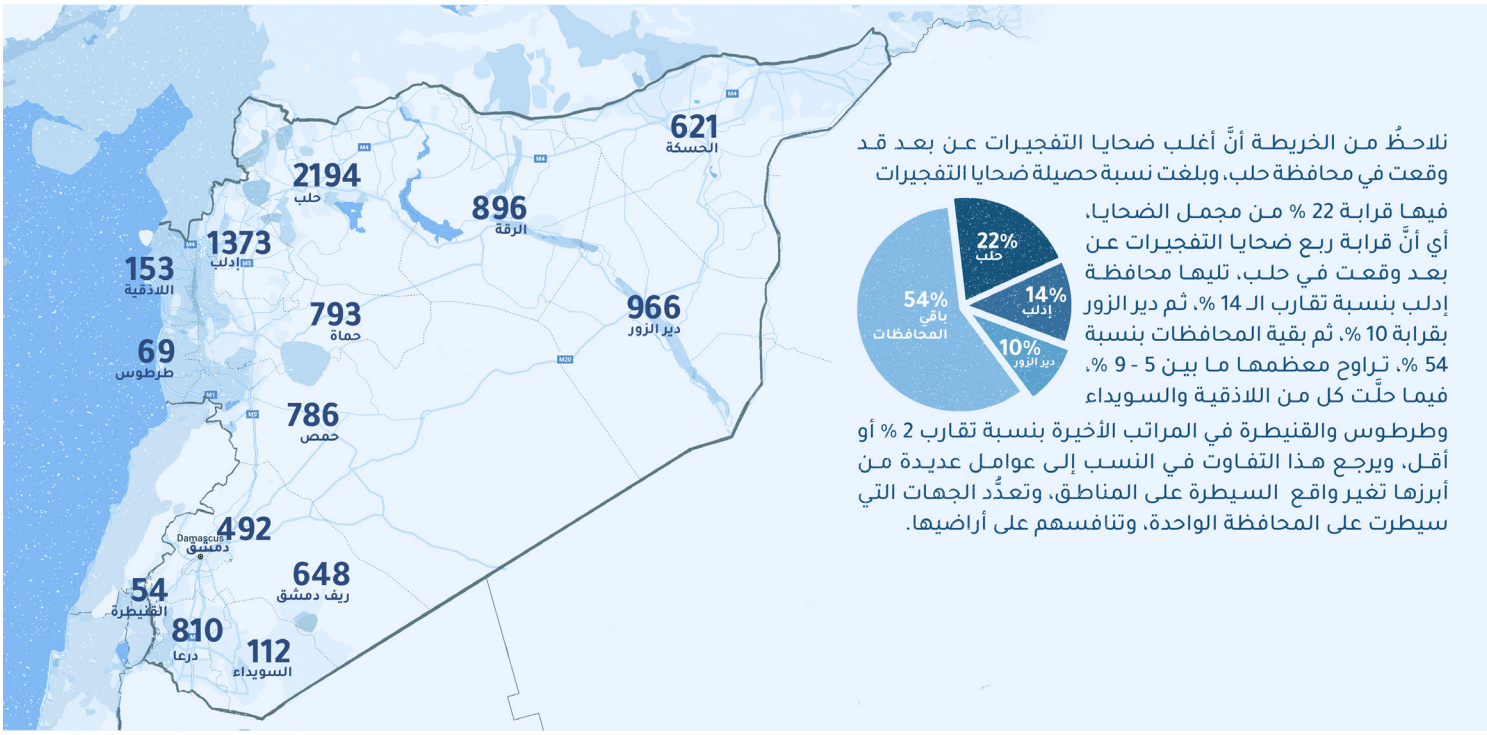

نلاحظُ من الخريطة أنَّ أغلب ضحايا التفجيرات عن بعد قد وقعت في محافظة حلب، وبلغت نسبة حصيلة ضحايا التفجيرات فيها قرابة 22 % من مجمل الضحايا، أي أنَّ قرابة ربع ضحايا التفجيرات عن بعد وقعت في حلب، تليها محافظة إدلب بنسبة تقارب الـ 14 %، ثم دير الزور بقرابة 10 %، ثم بقية المحافظات بنسبة 54 %، تراوح معظمها ما بين 5 - 9 %، فيما حلَّت كل من اللاذقية والسويداء وطرطوس والقنيطرة في المراتب الأخيرة بنسبة تقارب 2 % أو أقل، ويرجع هذا التفاوت في النسب إلى عوامل عديدة من أبرزها تغير واقع السيطرة على المناطق، وتعدُّد الجهات التي سيطرت على المحافظة الواحدة، وتنافسهم على أراضيها.

ثاء: توزع حصيلة الضحايا بحسب السنوات منذ عام 2011 حتى الآن:

- منذ آذار 2011 حتى نهاية 2011: وثقنا مقتل 168 مدنياً بينهم 4 أطفال، أي ما يقارب 2 % من المجموع الكلي للضحايا.
- 2012: وثقنا مقتل 698 مدنياً بينهم 71 طفلاً و49 سيدة، أي قرابة 7 % من المجموع الكلي للضحايا.
- 2013: وثقنا مقتل 802 مدنياً بينهم 91 طفلاً و51 سيدة، أي قرابة 8 % من المجموع الكلي للضحايا.
- 2014: وثقنا مقتل 1274 مدنياً بينهم 276 طفلاً و207 سيدة، أي ما يقارب 13 % من المجموع الكلي للضحايا.
- 2015: وثقنا مقتل 1368 مدنياً بينهم 141 طفلاً و156 سيدة، أي ما يقارب 14 % من المجموع الكلي للضحايا.
- 2016: وثقنا مقتل 1481 مدنياً بينهم 246 طفلاً و207 سيدة، أي ما يقارب 15 % من المجموع الكلي للضحايا.
- 2017: وثقنا مقتل 1786 مدنياً بينهم 292 طفلاً و236 سيدة، أي ما يقارب 18 % من المجموع الكلي للضحايا.
- 2018: وثقنا مقتل 1204 مدنياً بينهم 273 طفلاً و106 سيدة أي ما يقارب 12 % من المجموع الكلي للضحايا.
- 2019: وثقنا مقتل 863 مدنياً بينهم 203 طفلاً و91 سيدة أي ما يقارب 8 % من المجموع الكلي للضحايا.
- منذ كانون الثاني 2020 حتى تشرين الثاني 2020: وثقنا مقتل 323 مدنياً بينهم 86 طفلاً و23 سيدة أي ما يقارب 3 % من المجموع الكلي للضحايا.

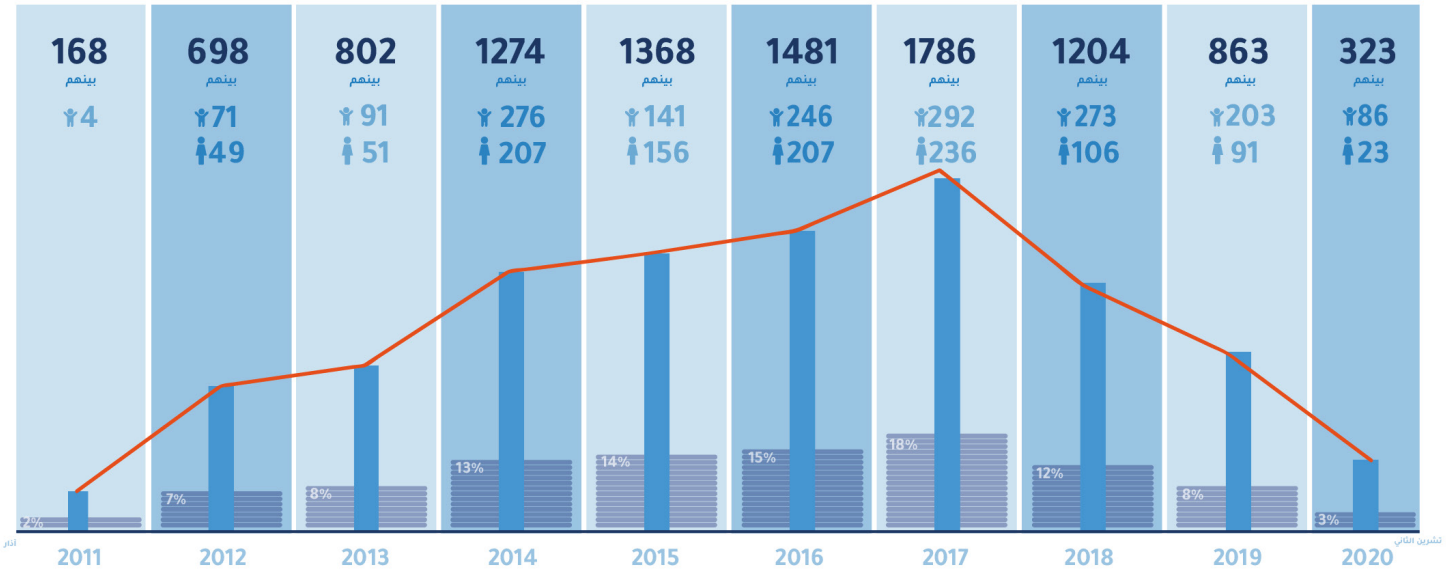

ثالثاً: حوادث بارزة لتفجيرات عن بعد/انتحارية أو إجبارية خلفت خسائر بشرية ومادية:

ألف: من الكوادر الطبية:

فاطمة خير بيك، ممرضة في مشفى القرداحة الواقع في مدينة القرداحة بريف محافظة اللاذقية الجنوبي، من أبناء مدينة القرداحة، قضت يوم السبت 21/ شباط/ 2015؛ جراء انفجار سيارة مفخخة في مرآب مشفى القرداحة. لم نتمكن من تحديد الجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير، نظراً للصعوبة البالغة في تحديد مرتكبي التفجيرات.تخضع المدينة لسيطرة قوات النظام السوري وقت الحادثة.

الطبيب عمار محمد شيخ أحمد إثر إصابته جراء انفجار سيارة مجهولة المصدر يقودها انتحاري في مدينة عفرين/ ريف حلب الشمالي الغربي - 14/ أيلول/ 2020

عمار محمد شيخ أحمد، طبيب أسنان ومنسق مشاريع العلاج الفيزيائي في منظمة "يداً بيد للإغاثة والتنمية" وهو مدير منظومة الإسعاف بمدينة سراقب، وعمل منسق الإحالة في منظمة سوريا للإغاثة والتنمية SRD، من أبناء مدينة سراقب بريف محافظة إدلب الشرقي، قضى يوم الإثنين 14/ أيلول/ 2020 متأثراً بجراحه التي أصيب بها جراء انفجار سيارة مجهولة المصدر يقودها انتحاري/ مُجبَر في مدينة عفرين في ريف محافظة حلب الشمالي الغربي في شارع رئيس بالقرب من دوار كاوا وسط المدينة، تسبب الانفجار في وقوع مجزرة، وما زالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تُحاول الوصول إلى شهود وناجين من تلك الحادثة للحصول على مزيد من التفاصيل.

باء: من كوادر الدفاع المدني:

عبد الله حسين السرحان، مدير الدفاع المدني في محافظة درعا، من أبناء مخيم النازحين بمدينة درعا، من مواليد عام 1977، حاصل على إجازة في علم المواريث، متزوج ولديه 4 أولاد، قُتل يوم الإثنين 20/ آذار/ 2017؛ جراء انفجار عبوة ناسفة على طريق غرز - الصوامع بريف محافظة درعا الشرقي، لدى مروره بسيارته على الطريق.

لم نتمكن من التحقق من الجهة التي قامت بزرع العبوة حتى لحظة إعداد التقرير.

عبد الله السرحان

مصطفى نبيل قصاب، من عناصر مركز مدينة إدلب التابع للدفاع المدني، من أبناء مدينة إدلب، من مواليد عام 1988، قُتل يوم الخميس 21/ حزيران/ 2018 جراء انفجار سيارة مفخخة خلف مقر الهلال الأحمر السوري جنوب مدينة إدلب، في أثناء عمله على انتشال جرحى أُصيبوا جراء انفجار سابق لدراجة نارية مفخخة في الموقع ذاته، لم نتمكن من تحديد الجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير، نظراً للصعوبة البالغة في تحديد مرتكبي التفجيرات.
وقد نعى الدفاع المدني السوري مصطفى على حسابه الرسمي على منصة التواصل الاجتماعي "تويتر".

تاء: من الكوادر الإعلامية:

الناشط الإعلامي مؤيد عمر الجرك، قضى يوم الإثنين 16/ أيار/ 2016 متأثراً بجراحه التي أصيب بها جراء انفجار عبوة ناسفة في بلدة الهامة بمحافظة ريف دمشق، الخاضعة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة، في أثناء مروره قربها يوم السبت 14/ أيار/ 2016، لم نتمكن من التحقق من الجهة التي قامت بزرع العبوة حتى لحظة إعداد التقرير.
مؤيد، مصور لدى المكتب الإعلامي لبلدة الهامة، وهو من أبناء البلدة، من مواليد عام 1995، حاصل على الشهادة الإعدادية، أعزب.

دليشان إيبش، مراسلة وكالة "هاوار" الكردية للأنباء (ANHA)، قضت يوم الخميس 12/ تشرين الأول/ 2017 جراء انفجار سيارة مفخخة يقودها انتحاري/ مُجبَر، عندَ تجمع لنازحين من محافظة دير الزور بالقرب من أحد الحواجز التابعة لقوات سوريا الديمقراطية ذات الأغلبية الكردية في منطقة أبو فاس بريف محافظة الحسكة الجنوبي. لم نتمكن من تحديد الجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير، نظراً للصعوبة البالغة في تحديد مرتكبي التفجيرات.
دليشان من أبناء مدينة عين العرب بريف محافظة حلب الشمالي، ولدت عام 1993، طالبة جامعية في المعهد التقاني لإدارة الأعمال والتسويق.

الناشط الإعلامي عمر الدمشقي "تتحفظ على ذكر اسمه لدواعٍ أمنية" قضى يوم الأحد 23/ حزيران/ 2019، في المشافي التركية، متأثراً بإصابته بعدة شظايا في معظم أنحاء جسده، جراء انفجار عبوة ناسفة زرعت في سيارة تابعة لجمعية "الراحمون يرحمهم الله" الإغاثية التي يعمل لصالحها، في مدينة سرمدا بريف محافظة إدلب الشمالي يوم الإثنين 17/ حزيران/ 2019، لم نتمكن من تحديد الجهة المسؤولة عن زرع العبوة حتى لحظة إعداد التقرير، تخضع المدينة لسيطرة هيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

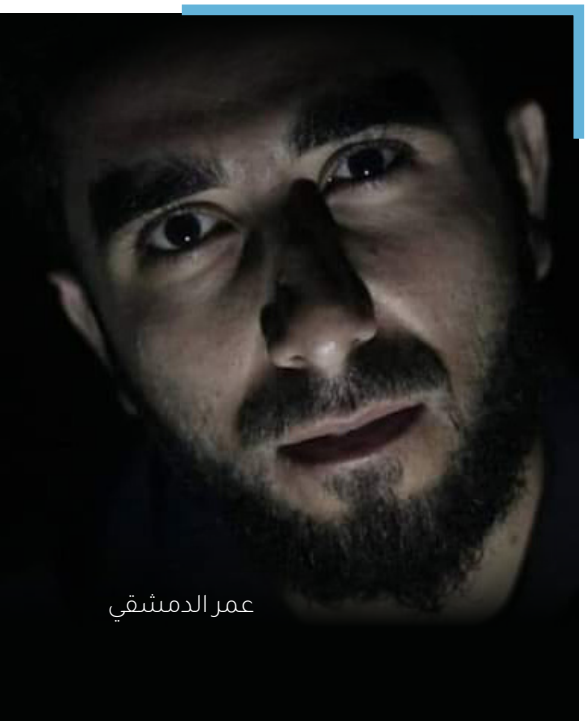
عمر الدمشقي

عمر، مصور لدى جمعية "الراحمون يرحمهم الله"، من أبناء بلدة عقربا جنوب محافظة ريف دمشق، من مواليد عام 1996، حاصل على الشهادة الإعدادية، أعزب.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع الإعلامي حازم القلموني[1] الذي أخبرنا بما ورده من أحد أصدقاء عمر الذي كان برفقته: **"يوم الإثنين 17/ حزيران وبينما كان عمر يستعد لركوب سيارة تابعة للجمعية التي يعمل بها متجهاً إلى مخيمات أطمة لتوزيع الخبز على النازحين، انفجرت عبوة ناسفة زرعها مجهولون في السيارة؛ ما أدى إلى إصابته بشظايا عدة في معظم أنحاء جسده، وعلى الفور تم إسعافه إلى مشفى الجامعة في مدينة أنطاكيا التركية، حيث أجريت له عمليات عدة بُترت على إثرها قدمه اليسرى وأصابع عدة من يديه الاثنتين، ثم تم نقله إلى مشفى قادرلي في مدينة العثمانية التركية حيث فارق الحياة هناك بعد ستة أيام متأثراً بإصابته."**

ثاء: مجازر وسقوط عدد كبير من الضحايا:

الجمعة في 18/ نيسان/ 2014 انفجرت سيارة مفخخة أمام مسجد بلال الحبشي في مساكن ضاحية الوليد في حي طريق الشام بمدينة حمص، الخاضعة لسيطرة قوات النظام السوري وقت الحادثة، وقد تزامن التفجير مع وقت خروج المصلين من صلاة الجمعة، ما أدى إلى مقتل 13 شخصاً، بينهم 1 طفلاً، لم نتمكن من تحديد الجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير، نظراً للصعوبة البالغة في تحديد مرتكبي التفجيرات.

السبت 26/ تموز/ 2014 انفجرت سيارة مفخخة في سوق الخضار بمدينة اعزاز في ريف محافظة حلب الشمالي؛ ما أدى إلى مقتل 10 أشخاص، بينهم 2 طفلاً، لم نتمكن من تحديد الجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير، نظراً للصعوبة البالغة في تحديد مرتكبي التفجيرات. تخضع المنطقة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة.

السبت 10/ كانون الثاني/ 2015 انفجرت سيارتان مفخختان عند مدخل قرية مسقان في ريف حلب الشمالي، الخاضعة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة؛ ما أدى إلى مقتل 17 مدنياً، بينهم 4 من كوادر الدفاع المدني، لم نتمكن من تحديد الجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير، نظراً للصعوبة البالغة في تحديد مرتكبي التفجيرات.

الأحد 3/ تموز/ 2016 أقدم انتحاري/ مُجبَر على تفجير نفسه بواسطة حزام ناسف كان يرتديه داخل منزل سكني في مدينة إنخل بريف محافظة درعا الغربي، الخاضعة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة؛ ما تسبَّب في مقتل 7 أشخاص (1 طفل، 1 سيدة، 5 مسلحين)، لم نتمكن من تحديد الجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير، نظراً للصعوبة البالغة في تحديد مرتكبي التفجيرات.

[1] عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك في 26/ حزيران/ 2019.

الخميس 12/ تشرين أول/ 2017 انفجرت سيارة مفخخة عند تجمع لنازحين بالقرب من حاجز لقوات سوريا الديمقراطية في قرية أبو فاس بريف الحسكة الجنوبي، ما أدى إلى مقتل 24 مدنياً، بينهم 9 طفلاً و3 سيدة (أنثى بالغة)، تخضع القرية لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقت الحادثة. لم نتمكن من تحديد الجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير، نظراً للصعوبة البالغة في تحديد مرتكبي التفجيرات.

الأحد 7/ كانون الثاني/ 2018 قرابة الساعة 18:30 حصل انفجار أمام بناء سكني -معروف ببناء سوبر ماركت الميري ومؤلف من 8 طوابق- في شارع الثلاثين الواقع في الأطراف الجنوبية الغربية لمدينة إدلب؛ ما أدى إلى مقتل 32 مدنياً، بينهم 9 طفلاً، و11 سيدة، وإصابة نحو 98 آخرين بجراح، لم نتمكن من تحديد ماهية الانفجار والجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير؛ نظراً للصعوبة البالغة في تحديد مرتكبي التفجيرات. تخضع المنطقة لسيطرة هيئة تحرير الشام وقت الحادثة. نُشير إلى أن البناء يحوي في أحد طوابقه مقراً إدارياً لأجناد القوقاز.

حدَّثنا عمار الحمدو -إعلامي مركز الدفاع المدني المسؤول عن قطاع مدينة إدلب وما حولها- أنَّه سمع مساء يوم الأحد 7/ كانون الثاني/ 2018 دويَّ انفجار في مدينة إدلب وصل صداه حتى مدينتي جسر الشغور ومعرة النعمان بريف المحافظة: **"وصلت مع فريق الدفاع المدني إلى موقع الانفجار، كانَ الدَّمار هائلاً في المنطقة ورأيت ما يزيد عن سبع سيارات محترقة، والنيران تشتعل في عدد من الأبنية، والنساء والأطفال في الشوارع، سارع طاقم الفريق بإطفاء الحرائق وإسعاف المصابين الذين بلغ عددهم قرابة 96 مصاباً إلى المشافي الطبية"** أضاف عمار أنه لم يستطع تحديد ماهية الانفجار فالمكان لا يحوي أية بقايا لسيارة مفخخة أو صاروخ: **"ما شاهدته في موقع الانفجار ثلاث حفر دائرية فقط"**.

ضحايا مجزرة؛ إثرَ انفجار مجهول المصدر في شارع الثلاثين/ إدلب 7/ كانون الثاني/ 2018

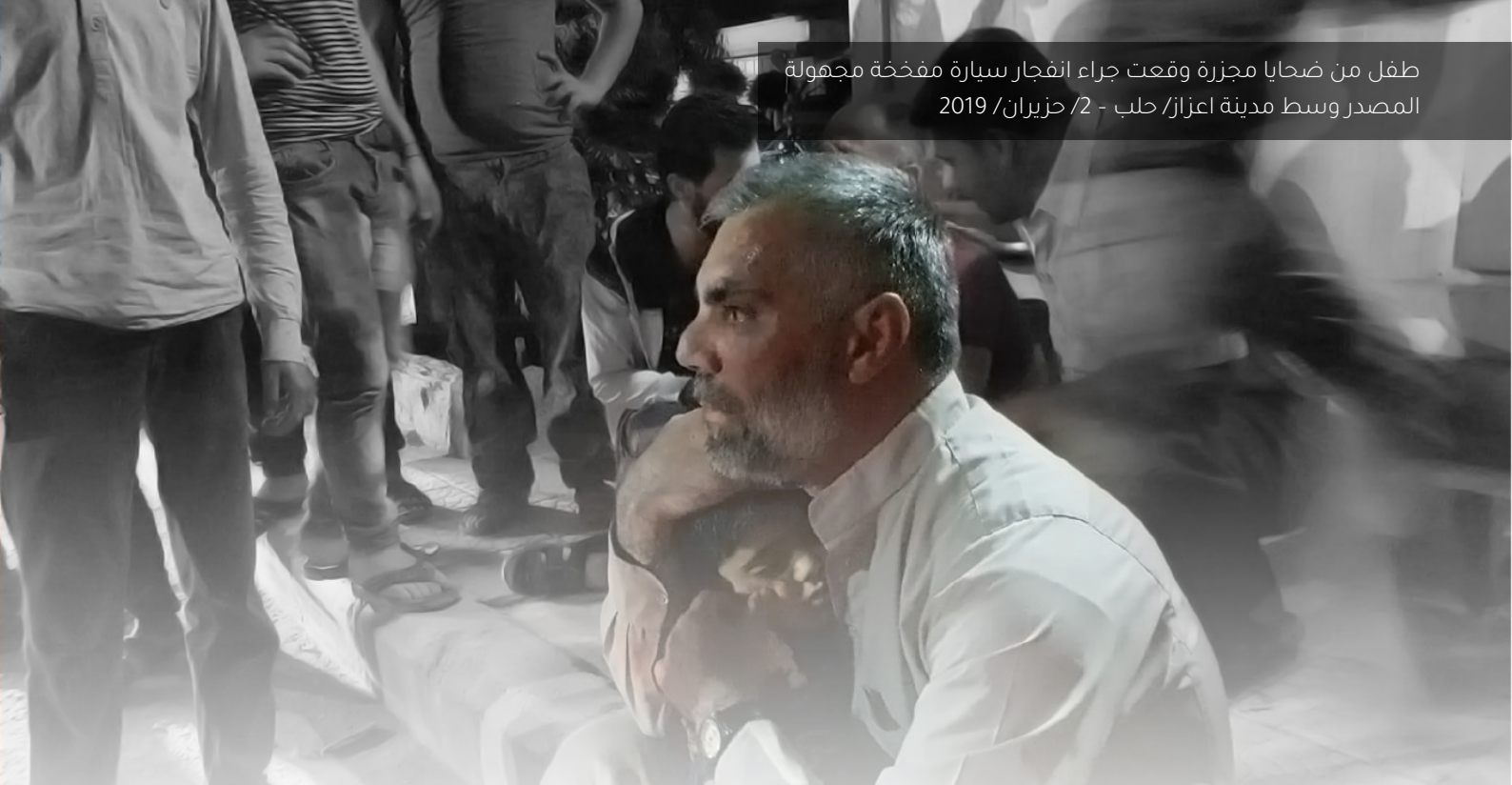

طفل من ضحايا مجزرة وقعت جراء انفجار سيارة مفخخة مجهولة المصدر وسط مدينة اعزاز/ حلب - 2/ حزيران/ 2019

الإثنين 9/ نيسان/ 2018 قرابة الساعة 19:15 قُتل 32 مدنياً، بينهم 15 طفلاً، و9 سيدة، وأُصيب قرابة 130 آخرين بجراح، جراء انفجار وقع في منطقة وادي النَّسيم جنوب مدينة إدلب، يُرجَّح أنَّ سبَبه سيارة مفخخة، لم نتمكن من تحديد الجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير؛ نظراً للصعوبة البالغة في تحديد مرتكبي التفجيرات. تخضع مدينة إدلب لسيطرة هيئة تحرير الشام وقت الحادثة. نُشير إلى أنَّ المنطقة المحيطة بمكان التفجير تحوي مقرَّان لهيئة تحرير الشام.

الأحد 16/ كانون الأول/ 2018 انفجرت سيارة مفخخة في سوق الهال وسط مدينة عفرين بريف حلب االشمالي الغربي؛ ما أدى إلى مقتل 10 مدنيين، بينهم 1 سيدة، وإصابة قرابة 13 آخرين بجراح، لم نتمكن من تحديد الجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير؛ نظراً للصعوبة البالغة في تحديد مرتكبي التفجيرات. تخضع المنطقة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة.

الأحد 2/ حزيران/ 2019 انفجرت سيارة مفخخة أمام محكمة اعزاز في الشارع الرئيس وسط مدينة اعزاز بريف محافظة حلب الشمالي؛ ما أدى إلى مقتل 22 مدنياً، بينهم سبعة أطفال (5 ذكور و1 أنثى، و1 جنين)، وثلاث سيدات، وإصابة قرابة عشرين آخرين بجراح، لم نتمكن من تحديد الجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير؛ نظراً للصعوبة البالغة في تحديد مرتكبي التفجيرات، تخضع مدينة اعزاز لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة.

الثلاثاء 6/ تشرين الأول/ 2020 انفجرت سيارة مفخخة مجهولة المصدر في شارع عثمان بن عفان على الأطراف الشمالية الشرقية من مدينة الباب في ريف محافظة حلب الشرقي، ما أدى إلى مقتل 20 مدنياً، بينهم 5 أطفال و1 سيدة، وإصابة قرابة 30 آخرين بجراح، إضافة إلى إصابة 3 من الكوادر الطبية كانوا يستقلون سيارة إسعاف تابعة لمنظمة الإغاثة والتنمية (SRD)كانت في موقع التفجير، ما زالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحاول الوصول إلى شهود وناجين من تلك الحادثة للحصول على مزيد من التفاصيل، تخضع مدينة الباب لسيطرة الجيش الوطني وقت الحادثة.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

- يدفع الاختلال في موازين القوى بعض أطراف النزاع المسلح الداخلي إلى تفادي الاشتباك المباشر، واستخدام أسلوب التفجيرات عن بعد بما فيها الانتحارية منها، ويندرج هذا الأسلوب ضمن إطار المواجهة التي تهدف إلى بثِّ الرعب والإرهاب بين صفوف الأهالي في مناطق الخصم، وبثُّ الرعب محظور وفقاً للقانون العرفي الإنساني، كما إنها هجمات عشوائية، تعرَّف "الهجمات العشوائية" على أنها ليست موجهة لتحقيق هدف عسكري محدد، وهي التي يستخدم فيها أسلوب ووسائل القتال التي لا يمكن توجيهها لتحقيق هدف عسكري محدَّد، أو تلك التي تستخدم أسلوباً ووسائل قتالية تكون تأثيراتها غير محدودة[2]. وبالتالي فالتفجيرات عن بعد، أو الانتحارية هي تفجيرات غير دقيقة، وغير موجهة، وتنتهك بشكل واضح مبدأ التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية[3]، ومبادئ الاحتياطات والتناسب في الهجمات[4].
- وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان التي تحتوي المئات من حوادث التفجيرات عن بعد، التي تسبَّبت في مقتل آلاف المدنيين السوريين كما ورد في التقرير، فإننا نؤكد أنها لم توجَّه إلى هدف عسكري، أو أنها مبررة من الناحية العسكرية، بل استهدفت السكان المدنيين والأسواق وأماكن العبادة والمراكز الحيوية المدنية، وغيرها، ويحظر القانون الدولي الإنساني استعمال وسائل وأساليب حرب ذات طبيعة تسبِّب إصابات أو آلاماً مفرطة أو لا مبرّر لها[5] ، يُشكل عدم احترام هذه الأحكام جريمة حرب بموجب القانون الدولي الإنساني وبموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
- إنَّ استخدام تكتيك التفجيرات عن بعد بما فيها الانتحارية منها لاستهداف مناطق سكانية مكتظة يُعبِّر عن عقلية إجرامية ونية مُبيَّتة.
- قد تسبَّبت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضَّرر بالأعيان المدنيَّة، وتكاد تكون الفائدة العسكرية شبه معدومة.
- يتحمل القادة المدنيون والعسكريون المسؤولية الجنائية وفقاً لمبدأ مسؤولية القيادة، وذلك في حال علموا أو كان يتوجب أن يعلموا بالانتهاكات التي ارتكبتها القوات الخاضعة لسيطرتهم ولم يمنعوها ولم يعاقبوا مرؤوسيهم المسؤولين عنها، حيث يتوجب عليها احترام وفرض احترام القانون الدولي الإنساني.

---

[2] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي لاتفاقيات جينيف 1977، المادة 51 (4)، <https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5ntccf.htm>

[3] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قواعد القانون الدولي الإنساني، القواعد 1 إلى 10، <https://www.icrc.org/en/doc/assets/files/other/customary-international-humanitarian-law-i-icrc-eng.pdf>

[4] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قواعد القانون الدولي الإنساني، القواعد 11 إلى 24، <https://www.icrc.org/en/doc/assets/files/other/customary-international-humanitarian-law-i-icrc-eng.pdf>

[5] االلجنة الدولية للصليب الأحمر، الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي لاتفاقيات جينيف 1977، المادة 35، <https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5ntccf.htm>

اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية (اتفاقية لاهاي) 1907، المادة 23، <https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/62tc8a.htm>

اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إعلان التخلي عن استخدام المقذوفات المتفجرة التي يقل وزنها عن 400 جرام في زمن الحرب (إعلان سانت بطرسبرغ 1868)، < https://ihl-databases.icrc.org/ihl/full/declaration1868>

- يتحمل مجلس الأمن الدولي المسؤولية الرئيسة عن حالة الفوضى والفلتان في سوريا؛ نظراً لفشله الفظيع في حماية المدنيين في سوريا على مدى عشر سنوات، والإخفاق في تحقيق عملية انتقال سياسي حتى الآن.

التوصيات:

إلى كافة أطراف النزاع:

- احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- التوقف عن استخدام تكتيك التفجيرات عن بعد، أو التفجيرات الانتحارية التي تستهدف المدنيين والأعيان المدنية؛ والتي لا تميِّز بين المدنيين والأهداف العسكرية؛ أو من المتوقع أن تسبِّب أضراراً مدنية لا تتناسب مع الميزة العسكرية المتوقعة.
- التعاون المحترم مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، والآلية الدولية المحايدة والمستقلة.

إلى مجلس الأمن الدولي والمجتمع الدولي:

- لن يكون هناك أي استقرار في سوريا دون تحقيق انتقال سياسي نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا، ولن يتم ذلك إلا عبر ممارسة ضغوط متنوعة وبشكل رئيس على النظام السوري وحلفائه، لأنه لن يتخلى عن السلطة بشكل طوعي.
- زيادة المساعدات اللوجستية للمنظمات المحلية والشرطة المحلية العاملة في مجال الكشف عن المفخخات وتفكيكها.
- البدء في تعويض الضحايا وذويهم، والتركيز على عملية العلاج النفسي للناجين، ودعم المنظمات الإنسانية العاملة في مجال الرعاية النفسية.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- تسليط الضوء على فداحة تكتيك التفجيرات عن بعد على المجتمع السوري، ومطالبة المجتمع الدولي ببذل مزيد من الإمكانات لمكافحتها على مختلف الأصعدة بما فيها التوعوية واللوجستية.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- تخصيص فقرة في التقارير القادمة لتناول تكتيك التفجيرات عن بعد وآثاره المدمرة على المجتمع.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي الضحايا وأصدقائهم، وشهود العيان والنشطاء المحليين، الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@sn4hr.org